35 | أيار - 2023

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن مؤسسة غدًا لإدارة المخاطر وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

التنافس على دجلة:
سياسات حوكمة المياه في العراق

غدا لإدارة المخاطر
Ghadan For Risk Management

مؤسسة «غدًا لإدارة المخاطر»

هي مركز بحثي واستشاري مستقل يختص بتحليل المخاطر الوطنية والدولية التي تواجه العراق، مع تركيز على الأمن القومي والاستقرار السياسي والاقتصادي، وتقديم حلول استراتيجية تدعم صناع القرار لبناء عراق آمن ومستدام.

غداً لإدارة المخـاطر
Ghadan For Risk Management

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التدا ول تصدر عن مؤسسة غدًا لإدارة المخاطر
وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

فريق التحرير

د. عباس راضي
د. نصر محمد علي
د. كرار انور البديري
فيصل الياسري

+965 07779798941 iraqcopy@gfrmiraq.com

التنافس على دجلة: سياسات حوكمة المياه في العراق

الكاتب:

ماك سكيلتون

المدير التنفيذي لمعهد الدراسات الإقليمية والدولية (IRIS) في الجامعة الأمريكية في العراق، السليمانية، وزميل باحث في King's College London. تتناول دراساته الآثار طويلة المدى للنزاع على الصحة والبنية التحتية للرعاية الصحية في العراق ومنطقة الشرق لأوسط.

المصدر:

معهد الدراسات الإقليمية والدولية ومؤسسة كونراد اديناور الدولية

https://auis.edu.krd/iris/sites/default/files/IRIS-KAS-Competing20%over20%the20%Tigris0_11.11.2022-.pdf?v=0

التاريخ:

تشرين الثاني ٢٠٢٢

ترجمة وتحرير:

غدًا لإدارة المخاطر ـ د. نصر محمد علي & فيصل عبد اللطيف

IRAQ COPY

ملخص تنفيذي

ان النزاعـات الأخيـرة علـى الميـاه فـي الأراضـي الزراعيـة فـي جنـوب العـراق تتماهـى مـع التحذيـرات المتشـائمة حـول عصـر «حروب المياه» القادم في داخل دول متأثرة بشـكل كبير بالتغير المناخي. ان الصراعات على المياه في المناطق الزراعية العراقية ليسـت ناجمة عن انحسـار موارد المياه المتأتية من المسـتويات المتأرجحة لتسـاقط الامطار وحسب. انما هي نتاج لأنماط راسخة من الحوكمة المائية الداخلية الفاشلة, يغذيها الفساد الممنهج, والتي لا تزال قائمة منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة سنة ٢٠٠٣. ان واقـع البنيـة التحتيـة المائيـة فـي العـراق سـيء للغايـة, تحديـدا فـي المناطـق الزراعيـة فـي الجنـوب حيث تحـدث معظم الصراعـات على المياه. لم يتسـبب هذا الانهيار في البنية التحتية فـي حـدوث خسـائر مائيـة هائلـة علـى امتـداد الشـبكة الاروائيـة فحسب, بل ضعضعت الثقة بين الحكومة المركزية والمجتمعات التـي تمتهـن علـى الزراعـة. ومـع وصـول الشـحة فـي الميـاه الـى مسـتويات حادة في المناطق الجنوبية, تتسابق الوزارات المعنية علـى فـرض الحصـص المائيـة والحـد مـن الخسـائر فـي الميـاه. لكـن المزارعيـن يعترضـون بشـكل مسـتمر على هذه السياسـات, مشعلين توترات على مستويات مختلفة بين متقاسمي الحصص المائيـة. هـذه الورقـة تفحـص التنافـس علـى حوكمة الميـاه على مسـتويات ثـلاث متداخلة:

المستوى الشعبي في المناطق الزراعية: خلال الأعوام ٢٠٢١ و٢٠٢٢, شهدت عدة محافظات عراقية صراعات عنيفة بين مجموعات من المزارعين على حصص المياه علاوة على المظاهرات الشعبية بالضد من سياسات توزيع المياه وفرض القيود على الحصص المائية. ومن الأهمية بمكان وضع هذا الغضب الجمعي المتراكم والصراع المجتمعي بين المزارعين ضمن سياق أوسع. فالمزارعون ينظرون الى الطبقة السياسية بعد عام ٢٠٠٣ كطبقة مهملة بطبعها وفاسدة بشكل ممنهج وفاشلة في الحفاظ على البنية التحتية للمياه وفاشلة في دعم القطاع الزراعي. ونتيجة لهذا النمط من الاهمال الحكومي, يضاف اليه السنوات المتلاحقة من الجفاف, يعاني مزارعو الأراضي الصغيرة الحجم من انخفاض في المحاصيل وأصبحوا عالقين في دائرة مفرغة من الديون, حيث يرحلون ديونهم من موسم الى اخر. ان الدعوات الأخيرة من وزارة الموارد المائية ووزارة الزراعة الى الفلاحين والتي طالبتهم باحترام الحصص المائية المحددة لهم بشكل صارم او الانتقال الى استخدام تقنيات حديثة للري لا تتوافق مع الظروف الاقتصادية القاسية التي يواجهها الفلاحون,

التوترات ما بين المؤسسات الحكومية: بسبب الغضب الشعبي والضغط من الفلاحين, أصبحت الخلافات بين السلطات الحكومية المختلفة المعنية بالمياه, تحديدا بين مجالس المحافظات ووزارتي الموارد المائية والزراعة, أكثر حدة وعلنية في السنوات الأخيرة. وبالرغم من ان هذه التوترات كانت في طور التشكل على مدى العقد الماضي, الا انها وصلت الى نقطة حرجة مؤخرا تزامنت مع قرار الوزارات المعنية القاضية بفرض حصص مائية وقيود على المحاصيل كاستجابة للجفاف الحاصل. في حالات معينة, قام بعض محافظي المدن ذات الأراضي الزراعية الواسعة بتحدي وزارة الموارد المائية بشكل علني وتشجيع

IRAQ COPY

الفلاحين على التجاوز على الحصص المقررة لهم. كذلك خرجت الى العلن التوترات المتفجرة بين وزارة الزراعة ووزارة الموارد المائية حيث تبادل الاثنان الاتهامات بكون الاخر هو السبب في فشل حوكمة المياه.

التوترات ما بين المحافظات: ان الخلاف ما بين المحافظات شهد هو الاخر تصاعدا, حيث تتهم المحافظات التي تقع في مصب النهر المحافظات التي تقع اعلى مجرى النهر بالفشل بتطبيق القيود المائية بشكل ملائم. هذه الخلافات ما بين المحافظات تشتمل بشكل متزامن وزارة الموارد المائية والمجتمعات الزراعية, حيث تتهم محافظات المصب الوزارة بالعجز عن فرض تحديدات استخدام المياه في أعالي النهر والفشل في القضاء على التجاوزات الغير القانونية على المياه من قبل الفلاحين. يجد هذا البحث ان النزاعات المتصاعدة ما بين المحافظات على مصادر المياه تعقدها حقيقة ان الحكومات المحلية نفسها لا تتمتع بالشرعية الكاملة على جميع الصعد- وهي حقيقة تستدعي التشكيك الجدي بنجاعة فكره نقل صلاحية حوكمة المياه الى السلطات المحلية كسياسة عملية تساعد على المضي الى الامام.

اما فيما يتعلق بالتطبيقات السياسية, تدعو هذه الورقة الى إعادة التأكيد على استعادة البنية التحتية للمياه في العراق- كون ان اغلبية هذه النزاعات المؤسسية والمحلية والشعبية حول المياه لها تتعلق بقضية الحوكمة.

IRAQ COPY

١ـ مقدمة

نما وبشكل متزايد عدد التقارير الحكومية والصحفية المتعلقة بتوجيه الانتباه الى مشاكل ندرة المياه في العراق. هذه التقارير تشير الى حقيقة ان الأراضي الصالحة للزراعة تتعرض الى الجفاف في مناطق كانت مثمرة قبل سنوات قليلة. واستدعت هذه التقارير الانتباه إلى الكارثة البيئية والثقافية التي تواجهها اهوار البلاد الشهيرة, وما يترتب على ذلك من موجات هجرة الى المناطق الحضرية. بشكل مقلق, ابرزت هذه التقارير الروابط بين ندرة المياه وتلوثها والاثار الصحية السلبية على المواطنين العراقيين. في سنة ٢٠١٨, قضى العديد من الناس حتفهم وعانى اخرون من الامراض بسبب تلوث مصادر المياه في البصرة.[1] تميل التقارير الصحفية الى ربط ندرة المياه في العراق الى التغير في أنماط ومعدلات تساقط الامطار والارتفاع في مستويات الجفاف ـ تحديدا التغير المناخي.[2] اما الكتابات الاكاديمية حول مشاكل المياه في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا حذرت من «الاختزال المناخي», مؤكدة على ان الديناميات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعددة والتي تحدد مستويات ونوع المياه لا ينبغي لها ان تدرج ضمن ظاهرة التغير المناخي.[3] ان المناخ يتغير وانماط الجفاف تسوء, لكن هذا ما هو الا أحد الأسباب التي تقف وراء كارثة المياه المتفاقمة في العراق.

بالإضافة الى التغير المناخي, الكثير من صراعات العراق مع ندرة المياه تعزى غالبا الى الفشل في مجال العلاقات الخارجية والجيوسياسة. الحكومة العراقية القت باللوم بشكل مستمر على السدود الإيرانية والتركية كسبب رئيسي وراء مشاكلها المائية, والتي بكل تأكيد ساهمت في خفض اجمالي واردات المياه الى العراق. والكثير من الكتابات خصصت لتغطية فشل العراق المتكرر للتفاوض حول حصصه المائية مع دول المنبع المجاورة.[4] ويعود السبب وراء ميل السلطات العراقية ووسائل الاعلام نحو التركيز على ممارسات بناء السدود التي تقوم بها دول المنبع الى الاثار الموضوعية الكارثية على مستويات المياه بالإضافة الى الرمزية الكبيرة التي تحملها الدول التي تقوم ببناء السدود سواء في داخل العراق او في بقية ارجاء منطقة الشرق الأوسط: في تجلي واضح لسيادة هذه

IRAQ COPY

الدول على هذه الأنهار وغياب هذه السيادة بالنسبة لغيرها من الدول.[5] وبالمقارنة, القليل من الاهتمام تم توجيهه نحو قرارات إدارة المياه في داخل العراق وسياسات توظيف المياه. ونتيجة للتركيز على العوامل الخارجية, تم عزو الارتفاع في الصراعات حول المياه في المناطق الزراعية العراقية الى التغير المناخي وممارسات بناء السدود من قبل دول الجوار.

في السنوات الأخيرة أصبحت النزاعات بين محافظات اعلى وأسفل النهر والنزاعات بين مجالس المحافظات والوزارات المركزية والنزاعات بين مجاميع المزارعين ظاهرة منتشرة, تحديدا في المناطق الزراعية في جنوب العراق. في بعض الحالات, الخلافات بين المزارعين نجم عنها حدوث اعمال عنف, قادت الى تنامي التحذيرات حول قدوم عصر حروب المياه في العراق.[6] أحد المشاكل مع هذه التحذيرات هو انها تعزو السبب وراء النزاعات المحلية على المياه الى الانخفاض في معدلات تساقط الامطار وانشاء السدود من قبل بلدان الجوار. تجادل هذه الورقة بان الصراع على المياه لا يمكن فصله عن الأنماط حوكمة المياه الداخلية والمطبقة منذ امد بعيد, يغذيها الفساد الممنهج والمحمي سياسيا, والمترسخ منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق في سنة ٢٠٠٣.[7] تعاني البنية التحتية للمياه في العراق من الخراب, تحديدا في الأراضي الزراعية في جنوب العراق حيث تحدث معظم المنازعات على المياه. قنوات الري, محطات الضخ, والقدرة على تصريف المياه انهارت جميعها على امتداد المناطق الجنوبية عبر السنوات, فالعقود لم تنجز والادامة فشلت, بشكل اتى على الثقة بين المجتمعات الزراعية والهيئات الحكومية. من دون التقليل من أهمية الوصول الى اتفاقيات حول القضايا الخلافية مع تركيا وإيران, فان اخذ الارتفاع في حدة التوترات حول توزيع المياه في المناطق الزراعية على محمل الجد يستدعي مجابهة المشاكل المتعلقة بالحوكمة والبنية التحتية.

لقد استندت استنتاجات هذا التقرير عل مراجعة مكثفة للدراسات المتوفرة بالإضافة الى ٣٧ مقابلة مع ناشطين وخبراء في مجال البيئة ومزارعين, أجريت في الفترة من يناير الى سبتمبر ٢٠٢٢. المقابلات المعمقة التسع عشر التي أجريت مع افراد من القطاع الزراعي تم تعزيزها بزيارات

IRAQ COPY

ميدانية للمزارع ومراقبة لتقنيات الري والزراعة والحصاد وممارسات تصريف المياه وتسويق المحاصيل, واحتكاك مع تجار المكائن الزراعية. مع استهلاك القطاع الزراعي لحوالي ٨٠ ٪, أي تحليل جاد لندرة المياه ينبغي ان يبدأ من التعامل مع المزارعين كشركاء لديهم اجندتهم الخاصة.

٢ـ هيكلية البحث

تتمحور هذه الورقة حول ثلاثة محاور يتم التنافس فيها على المياه: (١) السخط الشعبي والصراع في المناطق الزراعية: (٢) التوترات ما بين المؤسسات الحكومية, (٣) التوترات ما بين المحافظات. يتناول الجزء الأول السخط الشعبي في الأراضي الزراعية والفعل الاحتجاجي والتحدي الصارخ للسياسات الحكومية, بالإضافة الى الصراع ما بين جماعات الفلاحين. في حين يسلط الجزء الثاني الضوء على الخلافات ما بين الحكومات المحلية ووزارة الموارد المائية حول قرار الأخيرة القاضي بتقليل حصص المياه نتيجة للجفاف. كما يستكشف هذا الجزء الخلافات بين الوزارات المركزية المختلفة والمسؤولة عن إدارة المياه. اما الجزء الثالث فيتفحص الصراعات بين عدة حكومات محلية, تشتمل في الغالب على شكاوى تصدر من قبل محافظات أسفل النهر بخصوص ممارسات بناء السدود وانماط استهلاك المياه في محافظات اعلى النهر.[8] ان الخلافات بين المحافظات والوزارات يمكن ان يكون لها تداعيات على العلاقات ما بين المحافظات, بشكل يمكن بدوره ان يصوغ ممارسات الاستهلاك اليومي للمياه من قبل المزارعين. بالصيغة ذاتها, النشاط الشعبي بين الفلاحين يضع ضغطا على السلطات ويزيد من حدة التوترات بين الوزارات المركزية (مثل وزارة الموارد المائية ووزارة الزراعة) ومجالس المحافظات.

٣ ـ النشاط الشعبي والضغوطات في المناطق الزراعية

في الجزء القادم سنقوم بتحليل جموع الفلاحين كلاعبين سياسيين لديهم جملة من المصالح المعقدة والدوافع الاقتصادية الخاصة. خلال الأعوام ٢٠٢١ و٢٠٢٢, شهدت عدة محافظات عراقية مظاهرات واسعة من قبل مزارعين بالضد من وزارة الموارد المائية بسبب فرضها للحصص

IRAQ COPY

المائية. في شهر تشرين الأول عام ٢٠٢١, قام العشرات من الفلاحين ورجال العشائر بالتوجه الى مدينة العمارة في محافظة ميسان وتدخلوا عن طريق استخدام القوة لتغير مجرى المياه باتجاه أراضيهم الزراعية في ناحية الكحلاء بمدينة ميسان. وزارة الموارد المائية وصفت الحادثة «كهجوم من قبل مجموعة من الخارجين عن القانون على ناظم المياه.» [9]هذه التظاهرات اقترنت مع مواجهات عنيفة بين مجموعات من المزارعين والعشائر في المناطق الريفية. وفقا لمسؤول أمنى في بغداد, تم تسجيل حوالي ٢٠ مصادمة بين مزارعين في جنوب العراق خلال شهر تشرين الثاني فقط من العام ذاته, بشكل تسبب بوقوع عدد من الوفيات والاصابات.[10] هذا التضخم في الغضب الجماعي والصراع الاجتماعي بين الفلاحين لم يكن نتيجة لانحسار مصادر المياه بسبب التغير المناخي وسياسات بناء السدود في تركيا وإيران. هذه الصراعات المحلية تدور أيضا بسبب التآكل التدريجي في الثقة بين المزارعين والهيئات الحكومية المسؤولة عن إدارة المياه. ومع وصول شحة المياه الى مستويات بالغة الحدة في الجنوب, تسارع الوزارات المعنية الى فرض حصص مائية وتقليص الخسائر المائية. يعارض المزارعون هذه السياسات بشكل مستمر. ويعود ذلك الى رؤيتهم بأنهم يغرقون بالديون ويتم توجيه اللوم لهم بشكل غير عادل كمسبب للهدر في المياه الذي يحصل على امتداد شبكات الري قبل ان يصل الى أراضيهم الزراعية. ان عدم فهم وجهة نظر المزارعين العراقيين يتم تكرارها بفعل إعادة الصحفيين وصناع السياسة التأكيد ومن دون مراجعة على ان المزارعين هم المسؤولون والى حد كبير عن معاناتهم بسبب قيامهم بإهدار المياه. في الأجزاء اللاحقة من الدراسة, سيتم تناول مسألة تقنيات الري كنافذة مطلة على التوترات بين المزارعين والحكومة. من وجهة نظر الفلاحين, فان الحكومة العراقية مخطئة لاستمرارها بالتأكيد على ان الخسائر في المياه تحدث بسبب الممارسات الاروائية الخاطئة التي تحدث داخل الأراضي الزراعية في الوقت الذي تفشل فيه الحكومة بالحفاظ على شبكة ري وتصريف المياه الأكبر والتي يقع مسؤولية ادامتها على الدولة العراقية.[11]

هدر المياه: الري السيحي ضمن سياقه

«مياه الري في العراق تجري في شبكة من القنوات المفتوحة, ما يتسبب بارتفاع نسبة التبخر في الصيف, عندما تتجاوز درجة الحرارة ٥٠ درجة سيليزية. جزء أكبر من المياه يتم اضاعته عندما يصل الى الحقول, حيث يستخدم المزارعون تقنيات غمر الأراضي بالمياه بدلا من الارواء بالتنقيط والمرشات الأكثر دقة».

صحيفة الغارديان[12]

ان التقارير الصحفية التي تتناول ازمة المياه في العراق محقة في دعواتها الى تسليط الانتباه على عيوب منظومة الري العراقية, لكنها مخطئة باقتراحها بان الري في المزارع عن طريق غمر المياه هو ممارسة تتسبب بالهدر ولا يوجد أساس منطقي لهذه الممارسة. في الحقيقة, ان السقي عن طريق الغمر هو أحد أكثر الطرق الزراعية شيوعا في العالم نظرا لانخفاض تكلفتها وسهولة استخدامها. حتى في الولايات المتحدة والتي يشيع فيها تقنيات الري بالتنقيط والمرشات, فان أكثر من ثلث الأرض المنتجة تعتمد على الري بالغمر. ان الري بالغمر يأتي بمنافع, منها انخفاض الكلفة وعدم هدره للطاقة. اما من ناحية المحافظة على المياه, فمن سلبيات الري بالغمر هو ان الافراط بالغمر مسالة يصعب تجنبها (وهو ما يزيد من الملوحة في التربة), وهناك احتمال كبير لفقدان المياه نتيجة لجريان المياه خارج حدود المزارع, ولكن مثل هكذا خسائر يمكن التخفيف من حدتها عن طريق المتابعة الدقيقة. [13]الري بالتنقيط او عن طريق المرشات, إذا ما تم تنفيذهم بشكل صحيح, تسمح بتقليص كبير في خسائر المياه وتحسن في ضبط ملوحة التربة.

لا يعتمد المزارعون العراقيون بشكل حصري على طريقة الري بالغمر. فالمحافظات الشمالية تاريخيا تحصل على كميات كافية من الامطار للمزارعين ليعتمدوا عليها لزراعة محاصيلهم السنوية (مثل, القمح والذرة والرز) والري للخضروات والفواكه (مثل الطماطم والفلفل والبصل والبطيخ), بينما تعتمد المحافظات الوسطى والمناطق الجنوبية الجافة

IRAQ COPY

على الارواء لجميع المحاصيل. من بين الخمس ملايين وتسعمائة ألف دونم المزروعة في العراق, ٦٤٪ يتم سقيها عن طريق الري بينما تعتمد ٣٤٪ منها على الامطار.[14] اما فيما يخص تقنيات الارواء, فان الري عن طريق التنقيط والمرشات شائع جدا في المحافظات الشمالية بسبب عدم استواء وتموج الأراضي.[15] اما المحافظات الجنوبية فتعتمد بشكل كبير على الري عن طريق الغمر باستخدام مياه نهري دجلة والفرات بالإضافة الى شبكات من قنوات الري التي تربط هذان النهران بالاراضي الزراعية. لكن هنالك استثناءات من هذه القاعدة, فطرق الرش والتنقيط بدأت تجد طريقها الى مناطق محددة في جنوب البلاد.

ان التأكيد المتزايد من قبل وزارة الزراعة ووزارة الموارد المائية على مشاكل الري بالغمر وضرورة التحول وسائل ري أكثر «عصرية» هو امر, من وجهة نظر الكثير من الفلاحين في الجنوب, لا ينسجم مع الحقائق الاقتصادية القاسية التي يواجهوها. كما انها لا تنسجم مع الإحساس الشائع في داخل الوسط الزراعي بان الهيئات الحكومية المسؤولة عن حوكمة المياه غارقة بالفساد وعاجزة عن الحد من الخسائر المائية في نظام الري والتصريف الاوسع ـ قبل وبعد وصول المياه الى المزارع.

الشروط القاسية: حلقات الديون الزراعية

> *«تشجع وزارة الزراعة التقنيات الحديثة, ومنها الري بالتنقيط. اليوم, لن نقوم بمنح إجازة لأي مزرعة لا تستخدم الري بالتنقيط من اجل الحفاظ على المياه».*
>
> المتحدث باسم وزارة الزراعة[16]

مثل هكذا إعلانات من قبل وزارة الزراعة حول أهمية الري بالتنقيط غالبا ما تجابه بنظرات مشككة في المناطق الجنوبية من العراق حيث يسود الري عن طريق الغمر. وهذا الامر لا يعود الى الجهل ـ كون ان الفلاحين في الغالب مدركون لقيمة الري بالتنقيط في مجال حفظ المياه وتعزيز الإنتاجية ـ لكن بسبب القيود الاقتصادية وانعدام الثقة بالحكومة. ان شراء

IRAQ COPY

المعدات اللازمة للري بالتنقيط والرش وحده يصل الى مئات الدولات الى ١٠٠٠ دولار امريكي للدونم الواحد (تكلفة الانابيب والمرشات والمضخات), وهي تكلفة لا ينظر اليها على انها استقطاع من الأرباح بل هي زيادة في ديون ما قبل موسم الإنتاج.[17] ويذكر أحد المزارعين الذين يمتلكون خبرة في تقنيات الري بالتنقيط والرش والغمر بالقول:

«لماذا لا يريد المزارعون خاصة أولئك في الجنوب استخدام الري بالتنقيط؟ من ناحية ان الري السيحي هو ما مارسه اباؤنا واجدادنا لسنوات طويلة واجيال. لكن هذا ليس السبب الرئيس. ان القضية الأساسية هي ان الري بالتنقيط باهض الثمن. فيتوجب عليك شراء الانابيب والخراطيم ومضخات المياه وكل هذه تتطلب صيانة أيضا. ان الحكومة لا تقوم باي شيء لدعم هذه المشتريات. من الصعب القيام بمثل هكذا تغيير في الوقت الذي نواجه فيه تكاليف متعددة وديون منذ بداية الموسم. ينبغي عليها التعامل مع ديوننا أولا.»[18]

ينبغي على المرء وضع هذه المخاوف المتعلقة بالنفقات والكلف ضمن سياقها التاريخي والسياسي والاقتصادي الملائم. وفقا لما ذكره مزارعون تمت مقابلتهم خلال هذه الدراسة, اهملت الدولة العراقية ما بعد عام ٢٠٠٣ كلا من البنية التحتية للمياه (مثل قنوات الري, محطات الضخ, و أنظمة التصريف), و حجبت المعونات المقدمة للمعدات الزراعية (مثل المبيدات, الوقود, البذور, الخراطيم, الانابيب... الخ), ملقية بالأعباء المالية التي كانت تغطيها الحكومة سابقا على عاتق الفلاحين. مع انسحاب الدولة من دعم المزارع صغيرة الحجم, حتى صغار المزارعين الذين يمتلكون من عشرة الى ثلاثين دونم من الأرض الخاصة او المستأجرة سيترتب بذمتهم ديون تتراوح من ١٠,٠٠٠ الى ٤٠,٠٠٠ دولار امريكي في بداية الموسم لغرض شراء البذور والوقود واجراء الإصلاحات... الخ. ومع حلول موسم الحصاد, من المفترض دفع هذه الديون, لكن هامش الربح شحيح جدا. موسم سيئ واحد من الممكن ان يتسبب في ترحيل الديون الى مواسم مستقبلية او توزيع الدين بين عدد كبير من المانحين.[19]

في مجال تكون فيه الأرباح منخفضة في الأصل بسبب شح المياه, يكون سؤال المزارعين بإضافة دين جديد الى ديونهم المتراكمة عن طريق شراء

IRAQ COPY

حزمة جديدة من المعدات (مثل المرشات والخراطيم والمضخات, الخ.) هو امر خطير يمكن فهم السبب وراء خشية المزارعين منه). في بعض الأمثلة عندما قامت منظمات غير حكومية بمنح المزارعين معدات ري جديدة, اكتشف لاحقا بيع هذه المعدات مع حلول اول فرصة.[20] هذه المبيعات غير مدفوعة بنوايا سيئة, أنما يلجأ اليها المزارعون لتغطية حلقات الديون الزراعية المنهكة وليس لزيادة الأرباح.

الإعانات الحكومية ومزاعم الفساد

> *«تعتزم وزارة الزراعة تيسير عملية تسليم وحدات نظام (الري) بأقل أقساط سداد ممكنة على المدى الطويل لتخفيف العبء على المزارع».*[21]
>
> مدير عام الشركة العامة للتجهيزات الزراعية

تزعم وزارة الزراعة أنها تدعم الانتقال إلى أساليب الري الحديثة. وتبعاً للعديد من المقابلات مع المزارعين والمهندسين الزراعيين، فان مبادرات وزارة الزراعة المحدودة لتشجيع التحول إلى الري بالرش والري بالتنقيط باتت غارقة في الفساد ذي المنحى السياسي والذي ميّز نظام مابعد 2003.[22] تشير المصادر إلى أن معدات التعبئة المدعومة من الحكومة قد استولت عليها مشاريع زراعية قوية مرتبطة بالأحزاب السياسية. وسرعان ما يجد المزارعون العاديون الذين يسعون إلى الاستفادة من هذه الفرص منخفضة التكلفة أن كميات معدات التعبئة المدعومة قد بيعت فور وصولها. [23]

وهذا الأمر يؤكد حقيقة أن المزارعين لايعاملون على قدم المساواة. تؤدي الاختلالات في توازن القوى إلى فصل مزارعي الأراضي الصغيرة عن رجال الأعمال الزراعيين الأثرياء الذين لديهم صلات سياسية. وهناك تصور واسع النطاق في أوساط المزارعين المالكين لقطع الأراضي الصغيرة بان الجماعات الزراعية التي لها صلات سياسية تكدس المعدات الزراعية المدعومة من الدولة إلى جانب الاستثمارات الحكومية في البنية التحتية

IRAQ COPY

للمياه. ويشير المزارعون العاديون إلى حقيقة ظهور مشاريع زراعية ضخمة في الصحراء، الأمر الذي يتطلب عمليات إعادة توجيه ضخمة لاستصلاح المياه والأراضي بدعم من الحكومة. ففي محافظة كربلاء، أعلن في العامين الماضيين على نطاق واسع عن عدد من المشاريع الزراعية الكبير المرتبطة بضريح الإمام الحسين المقدس. وفي أحد هذه المشاريع، حوّلت منطقة كانت صحراوية في السابق إلى أرض صالحة للزراعة لنخيل التمر عبر عشرة أبار حفرتها وزارة النفط و4 كيلومترات من خط الأنابيب الذي يربط المجمع الزراعي بنهر الفرات.[24] ولا يقتصر الأمر على أن هذا المشروع قيد التشغيل الكامل فحسب، بل وتوسع أيضاً خلال عام كانت فيه القيود الاجمالية على المياه هي الأعلى.

البنى التحتية والفساد الممنهج

إذا ما ارادت وزارة الموارد المائية ووزارة الزراعة من المزارعين الامتثال لتقليل استعمال المياه والتحول في نهاية المطاف صوب تقنيات الري الجديدة، فيجب على الحكومة الوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد لجميع البنية التحتية للمياه عبر اصلاح قنوات الري ومحطات الضخ وأنظمة الصرف وصيانتها. يعد البزل الجوفي أو الباطني من أقل البنى التحتية شهرة- لكنها مع ذلك تبقى ضرورية. وكي تحقق طرق الري "الحديثة" النتائج المثلى، يتعين أن تقترن بالبزل الجوفي أو الباطني الفعّال لضمان عدم تراكم المياه الزائدة في الحقول المزروعة، ولتفادي تراكم المياه وزيادة الملوحة التي تقوض الانتاجية. ولم تُحدَّث أنظمة البزل الجوفية أو الباطنية في العراق منذ عقود وباتت في حالة يرثى لها.[25]

فغالباً تخرج هذه الانظمة عن الحسابات في المناقشات بشأن الزراعة لأن الشخص العادي يغفلها بكل ماتحمله الكلمة من معنى. لكن بالنسبة للمزارعين فان الحالة السيئة لهذه الأنظمة ماثلة أمامهم في كل مرة يمشون فيها في حقولهم. ومايزال العديد من المزارعين يتذكرون النظام القديم. فقد لاحظ أحدهم":

في الثمانينيات والتسعينيات من القرن المنصرم كانت هناك أنابيب تعمل تحت الحقول وتحمل المياه المالحة – أو المياه الزيتية – إلى خارج

IRAQ COPY

الحقل. ولن يقوم النظام بإعادة تلك المياه القذرة إلى مصدر المياه العذبة بل ستلقى في منطقة صحراوية أو أرض قاحلة. مايزال هناك تأثير ضئيل متبقي لهذه الأنظمة ولكنها في الغالب لاتعمل تماماً، الأمر الذي يجعل من الأرض أن تكون مالحة حتى لو كان لديك أفضل نظام ري في المكان. كانت الدولة قبل عام 2003 تأتي من حين لآخر، مرة أو مرتين في السنة، وتقوم بإزالة الرواسب والأعشاب الضارة من قنوات الري وإجراء إصلاحات لأنظمة البزل الجوفية أو الباطنية. لكن لاشيء من هذا القبيل يحصل بعد ذلك. انهم يرون في العقود الزراعية مصدراً لكسب المال وليس بوصفها خدمةً للناس، ومن ثم فان هذه المشارع لم تحدث البتة".[26]

وفي الوقت الذي يتسم فيه الري الفعّال في المزرعة والبزل الجوفي أو الباطني بالقدر نفسه من الأهمية ويعملان بوصفهما حلقة وصل مترابطة، غير ان الاختلاف الرئيس بين الاثنين يكمن في المسؤولية؛ فالري الفعّال هو من مسؤولية المزارع فيما يعد البزل الجوفي أو الباطني من مسؤولية الحكومة. ولعل من السهل على المسؤولين الحكوميين أن ينحو باللائمة على المزارعين جرّاء ممارسات الري السيئة في المزرعة، فيما لايفعلون ذلك إزاء الوكالات المعنية من أجل أن تنهض بمهامها عبر تركيب أنابيب البزل الجوفية وغيرها من البنى التحتية وصيانتها. ونظراً لأن المزارعين يرون ان مصدر إهمال البنية التحتية متجذر في الفساد المنهجي (مصدر كسب المال) فما يزال هناك القليل من النوايا الحسنة بين المسؤولين الحكوميين والمجتمع الزراعي لتأسيس نهج مفيد وتعاوني لإدارة المياه.

4. المنازعات داخل الحكومة

ترزح الوزارات وسلطات المحافظات تحت وطأة ضغط هائل من المزارعين، وغالباً ما تكون الوكالات الحكومية المختلفة على خلاف مع بعضها الآخر على نحو متزايد بشأن إدارة المياه. وتصاعدت التوترات بين الهيئات الحكومية المعنية بالمياه، وتحديداً بين سلطات المحافظات ووزارة الموارد المائية خلال عامي 2021 و 2022. إذ رفضت العديد حكومات المحافظات والسلطات المحلية تنفيذ تعليمات الوزارات باتخاذ إجراءات صارمة ضد المزارعين الذين يسحبون المياه بما يتجاوز الحدود

IRAQ COPY

الجديدة. فقد هدد محافظ بابل علي وعد علاوي عمال وزارة الموارد المائية بالحبس إذا ما رفضوا فتح مجاري المياه لمزارعي محافظته. وفي مقطع فيديو، فتح المجرى في نهاية المطاف وسط تصفيق من المزارعين والمتفرجين الآخرين.

وسرعان ما أدانت وزارة الموارد المائية سلوك المحافظ موضحةً: ستتخذ الوزارة الإجراءات القانونية ضد [المحافظ علاوي]، حيث أن وزارة الموارد المائية هي الهيأة القطاعية الوحيدة المسؤولة عن إدارة المياه في البلاد، ولايحق لأي طرف آخر التدخل في عملها".[27] وقد ذهبت وزارة الموارد المائية إلى حد التهديد باللجوء الى قوات الأمن التابعة إلى وزارة الداخلية لكبح جماح الحكومات المحلية ومعاقبة المنتهكين. ومع ذلك، نادراً ما تتحقق هذه التهديدات حتى الوقت الراهن، ومازال المحافظون يتجاوزون الحدود. لقد كانت تهديدات علاوي، حاله حال المحافظين في أنحاء المحافظات الجنوبية كافة، نتيجة لضعفه السياسي إلى حد ما. فما دامت بابل محافظة تتكون على نحو شبه حصري من مناطق زراعية [28]، فان عدم القدرة على إيصال المياه إلى الأراض القابلة للزراعة في السابق يمثل تهديداً وجودياً لمستقبل علاوي السياسي. فالمزارعين هم من مكون رئيس من جمهور الناخبين.

وزارة الموارد المائية ووزارة الزراعة

هناك توتر كبير في العلاقة بين وزارة الموارد المائية ووزارة الزراعة إلى جانب الخلافات بين سلطات المحافظات ووزارة الموارد المائية. تحدد وزارة الموارد المائية حجم المياه المخصصة لمختلف المحافظات وتنظمها، فيما تحدد وزارة الزراعة الأراضي التي تمت الموافقة على زراعتها والمحاصيل التي يمكن زراعتها.[29] وتتولى زارة الموارد المائية المسؤولية عن المياه لأنها تمر عبر الممرات المائية الرئيسة والقنوات الثانوية / الثالثة حتى تصل إلى المزرعة، فيما يقع على عاتق وزارة الزراعة مسؤولية وضع المعايير على استعمال المزارعين للمياه في سياق الانتاج الزراعي. باختصار تتحكم وزارة الموارد المائية في الممرات المائية، فيما تشرف وزارة الزراعة على المزارعين. وهذا يعني ان كلتا الوزارتين مسؤولتان على

IRAQ COPY

نحو مشترك عن تنفيذ إدارة المياه والقيود والحصص، لكن وزارة الموارد المائية تميل إلى تلقي الجزء الأكبر من الانتقادات من المزارعين وحكومات المحافظات على السواء لأنها السلطة التي تتولى فتح تدفق المياه أو غلقه بكل ما تعنيه الكلمة من معنى. وتصاعدت التوترات بين وزارتي الموارد المائية ووزارة الزراعة في الأشهر الأخيرة بسبب شدة وطأة أزمة المياه، حيث نحى كل منهما باللائمة على الآخر جرّاء الاخفاقات في إدارة المياه. وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الزراعة مؤخراً على الهواء مباشرة:

" ان نظام الري في العراق قديم جداً. ففي الخمسينات من القرن الماضي كانت بعض [القنوات] مغطاة بالخرسانة. لذلك، لطالما طالبنا وزارة الموارد المائية بالتحول صوب قنوات الري المغلقة لمواجهة ندرة المياه ومنع التعدي على المياه. ومع ذلك، لطالما اشتكت وزارة الموارد المائية من التمويل لأنه هذا المشروع ضخم".[30]

وتقر وزارة الزراعة على مضض بان المزارعين متورطون في "التعدي على ممتلكات الغير" (أي ربط الأنابيب بقنوات الري على نحو غير قانوني ومن ثم التجاوز على الحصص)، مع ذلك فان وزارة الزراعة تشير إلى أن المزارعين يشاركون فقط هذا السلوك السيء بسبب الطريقة التي يتم فيها انشاء قنوات الري (مرة أخرى، مسؤولية وزارة الموارد المالية) بوصفها نظماً مفتوحة.

قوات الأمن: المحلية والوطنية

ثمة توتر آخر يثور داخل الحكومة يتمثل في تعيين قوات الأمن المناسبة للتصدي للانتهاكات. ففي الحالات التي انتشر فيها الاستغلال غير المشروع، تهربت وزارة الموارد المائية من المسؤولية بالقول ان من واجب حكومات المحافظات- وعند الضرورة، الشرطة المحلية تحت سلطة المحافظ- فرض جميع انتهاكات استعمال المياه داخل المحافظة. وفي حالات أخرى، هددت وزارة المالية بدعوة وزارة الداخلية وقيادة العمليات المشتركة لقمع الانتهاكات، الأمر الذي يوحي بأن مسؤولية الانفاذ تقع على عاتق الوزارة إلى جانب قوات الأمن. ان من شأن التفسير الحرفي للقوانين الاتحادية ذات الصلة أن يوحي بان وزارة الموارد المائية تتحمل

IRAQ COPY

المسؤولية على جميع الأمور ذات الصلة المجاري المائية في العراق، ومن ثم ينبغي أن تتحمل مسؤولية التنسيق مع الأجهزة الأمنية.[31] ومع ذلك، فان الإدارة الجديدة بقيادة محمد شياع السوداني ستحسن صنعاً إذا ما قدمت توجيهات واضحة بشأن تفسير القوانين التي تنظم الرقابة على المياه وإنفاذها.

5. النزاعات بين المحافظات

كما تصاعدت الخلافات بين المحافظات الجنوبية المختلفة في السنوات الأخيرة، إذ اتهم المحافظون في المحافظات الواقعة عند المجرى المائي الأسفل محافظي المحافظات الواقعة عند المجرى المائي الأعلى بعدم تنفيذ حصص المياه تنفيذاً صحيحاً. وغالباً ما تكون هذه النزاعات متعددة الاتجاهات، وتشمل عدة محافظات على طول نهري دجلة والفرات.[32] فقد سجلت خلافات بين البصرة وميسان[33]، والبصرة وذي قار،[34] وبابل والديوانية والمثنى،[35] وواسط والديوانية،[36] والنجف والديوانية. وتشمل هذه النزاعات بين المحافظات وزارة الموارد المائية في الوقت نفسه، إذ تتهم المحافظات الواقعة على المجرى المائي الأسفل الوزارة بفشلها على فرض قيود على المحافظات الواقعة على المجرى المائي الأعلى. كانت محافظة البصرة منذ عام 2003 هي الاكثر انتظاماً وظهوراً في تقديم الشكاوى بشأن المحافظات الواقعة على المجرى المائي الأعلى، فقد زعمت وعلى نحو مستمر ان ميسان (إلى الشمال على طول نهر دجلة) وذي قار (إلى الشمال الغربي على طول نهر الفرات) تحرم المحافظة نصيبها المشروع. ان البصرة هي أبعد محافظة في اتجاه مجرى النهر، ومن ثم فهي عرضة لندرة المياه والتلوث المتراكم من المحافظات السبع عشرة إلى الشمال منها. ربما تكون البصرة أكثر المحافظات نجاحاً في الضغط على وزارة المياه والموارد المائية والهيئات الحكومية الأخرى بشأن مطالبها المائية- وهو نتيجة لحقيقة أن البصرة لها نفوذ سياسي بوصفها مقراً للثروة النفطية للبلاد.[37] مع ذلك، فان وزن البصرة في مفاوضات المياه لايخلو من قيود. اذ تعج محافظتي ميسان وذي قار، اللتان تقعان مباشرة على المجرى المائي الأعلى بالنسبة للبصرة، بالانقسامات الداخلية التي

IRAQ COPY

تعقد المفاوضات بشأن تخصيصات المياه. ان ظاهرة التشظي والتنافس السياسي موجودة في أنحاء العراق كافة. وعلى النحو الذي تم تفصيله في بحث سابق يمكن تحليل كل محافظة في العراق على أنها "سوق سياسي" فريد من نوعه[38]، حيث تتنافس أحزاب سياسية مختلفة وجماعات سياسية وكيانات قبلية على النفوذ. ان النزاعات التي تثور بين المحافظات بشأن الموارد المائية معقدة بسبب حقيقة أن حكومات المحافظات نفسها لاتتمتع بالشرعية في المجالات كافة التي تقع ضمن ولايتها القضائية.

البصرة وذي قار

تعد ذي قار، من بين المحافظات الجنوبية جميعها، المحافظة الأكثر انقساماً داخلياً- وهذه الانقسامات على طول الخطوط القبلية إلى حد كبير. ومن ثم فان سكان المناطق الريفية حيث الانتاج الزراعي في أعلى مستوياته لايعدون بالضرورة ان الأوامر الصدارة عن سلطات المحافظات على أنها هي الكلمة الأخيرة، بل هم يتطلعون إلى زعماء القبائل المحلية للحصول على التوجيهات. ففي الحالات التي رفعت فيها البصرة شكاوى ضد ذي قار بشأن تخصيص المياه واستعمالها، كانت حكومة محافظة ذي قار في الغالب تفتقر إلى السلطة السياسية للسيطرة على تصرفات المزارعين والقبائل التي لديها مصالح مائية خاصة بها. وقد هدد محافظ البصرة في أحدى المرات بقطع امدادات الوقود عن محافظة ذي قار إذ لم تلتزم بإغلاق سد الخميسية. رضخت ذي قار في نهاية المطاف والتزمت رسمياً بإغلاق السد، غير أن التقارير أشارت إلى أن الأشخاص المرتبطين بجماعات قبلية تقطن بالقرب من السد هددوا بعدم السماح بالإغلاق بسبب الأضرار والفيضانات التي سيحدثها لأراضيهم الزراعية.[39]

حقيقة أن العديد من المزارعين في ذي قار ينتمون إلى القبائل لاتعني أن مصدر عدم الامتثال لسياسات المياه هو القبلية، إذ ان السبب الرئيس للمشكلة، على النحو المشار اليه في القسم السابق الخاص بتحليل التحريض على المستوى الشعبي في المجتمعات الزراعية، هو ممنهج ويتصل بالإهمال الحكومي لإدارة المياه وبنيتها التحتية من عام 2003 حتى الوقت الراهن. ومع ذلك فان الكيانات القبلية مهمة حيث توفر آلية

يمكن من خلالها توجيه الاحباط واسع النقاط في أوساط المزارعين إلى تعبيرات قوية عن المعارضة لايمكن لحكومات المحافظات تجاهلها أو تجاوزها بسهولة.

البصرة وميسان

هناك حركات مماثلة تؤدي دوراً في العلاقة بين البصرة وميسان. فقد ذكر نائب محافظة البصرة في عام 2018 ان بعض مزارع الأسماك كانت تسحب المياه على نحو غير قانوني من ناظم قلعة صالح جنوب ميسان بالقرب من البصرة، الأمر الذي تسبب في نقص امدادات المياه.[40] تتعاون حكومة محافظة ميسان بنحو عام مع توجيهات وزارة الموارد المائية لحل قضية قلعة صالح. وبالفعل، أكدت وزارة الموارد المائية مؤخراً أن تدفق المياه من ناظم قلعة صالح إلى البصرة بلغ 83 متراً مكعباً / ثانية، الأمر الذي يشير إلى أن امتثال في ميسان في أعلى المجرى المائي كان مرضياً.[41] وعلى الرغم من هذا الامتثال العام على مستوى المحافظات، منع مدير ناحية المشرح في وسط محافظة ميسان موظفي وزارة الموارد المائية من ازالة الانابيب غير القانونية وشجع السكان على مقاومة جهود الوزارة بالقوة.[42] وعلى الرغم من أن محافظة ميسان لاتعاني من الدرجة نفسها للتشظي السياسي الذي تعاني منه ذي قار، إلا انها بالمثل لها جماعات قبلية تمتلك قواعد سلطة مستقلة.[43]

ومع ذلك ومما تجدر الاشارة له ان وزارة الموارد المائية وحكومة محافظة ميسان كانت تمكنتا على ما يبدو من تنفيذ اتفاقية بشأن مشكلة قلعة صالح بسرعة نسبياً. وتكهن بعض الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بان الانتماء الحزبي المشترك ربما قد يكون قد أدى دوراً في التقريب بين الجانبين، حيث أن وزارة الموارد المائية وحكومة محافظة ميسان مرتبطان بالتيار الصدري. صحيح ان الانتماء السياسي المشترك ربما شجع التنسيق بين المحافظ والوزير، غير أن هذا التحالف لايحسن بالضرورة التصورات بين مواطني ميسان بشأن فاعلية إدارة المياه في المحافظة. وقد نشر أحد سكان ميسان مؤخراً تغريدة جاء فيها: "... ان الصدريين يتجاهلون الجفاف في الأهوار لأن محافظ ميسان صدري، ووزير الموارد المائية مدعوم منهم

IRAQ COPY

أيضاً. وان العراق وشعبه خارج معادلتهم". مرة أخرى، كان هناك اجماع واسع الانتشار في أوساط المواطنين العاديين على أن الفساد الممنهج يغذي اهمال إدارة المياه.

6. الاستنتاجات والآثار المترتبة على السياسة

جادل محللو السياسات بأن النزاعات المتعلقة بالمياه بين سلطات المحافظات والوزارات، وبين الوزارات المختلفة، يمكن تخفيها عبر التنفيذ الناجح للإدارة اللامركزية للمياه، مع اسناد سلطة الموازنة وسلطة تشكيل المشاريع المخصصة لجهاز حكومة المحافظة. إذ ان الاعتقاد الكامن وراء حجة اللامركزية هو أن المحافظين أقرب إلى ناخبيهم ومن ثم يجب منحهم المزيد من الموارد لإدارة البنية التحتية للمياه وتحديات التوزيع. ويستشهد أحد التقارير بأمثلة عن محافظات تطلب بنى تحتية مختلفة متعلقة بالمياه، والوزارات المهنية التي ترفض هذه الطلبات أو تؤخرها من دون تفسير.[44] والواقع ان المحافظين عموماً يؤيدون فكرة زيادة تفويض سلطات إدارة المياه إلى المحافظات.[45] ولن تؤدي زيادة نقل السلطة / الموازنة إلى المحافظات إلى حل التحديات التي تواجه إدارة المياه. وقد أظهرت الأبحاث أن توجيه المزيد من الأموال صوب حكومات المحافظات في العراق قد أدى ببساطة إلى تسريع المنافسة المحلية بين الفصائل المتنافسة على موارد الدولة، الأمر الذي أدى إلى تفاقم عدم اتساق الحكم.[46] ان المأزق المتمثل بإيلاء أهمية كبيرة للنقاش بين النهج اللامركزي والمركزي هو أن الوزارات الوطنية وحكومة المحافظات قد خضعت لظاهرة الاستيلاء على الدولة والفساد الممنهج منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام 2003. تعد الاجهزة في المحافظات جزءاً لايتجزأ من المنافسة الأوسع على مؤسسات الدولة بين الأحزاب السياسية والنخب الرئيسة في البلاد. زد على ذلك، وكما أظهر تحليل النزاعات بين المحافظات أعلاه، لاتتمتع الحكومات في المحافظات بالضرورة بتأييد الناخبين أو الاعتراف بهم أكثر من الوزارات الوطنية.

ستكون الأولوية الأفضل لحكومة محمد شياع السوداني هي، عوضاً عن إعادة تنظيم بنية حوكمة المياه، التأكد من أن خطوط السلطة الحالية

IRAQ COPY

عبر الوزارات المعنية موجهة صوب معالجة الفساد في حوكمة المياه وإجراء تحسينات عاجلة على البنية التحتية للمياه في العراق، ولاسيما في المناطق الزراعية حيث تستهلك معظم مياه البلاد. وقد آلت قنوات الري ومحطات الضخ وأنظمة الصرف الجوفية إلى وضع سيء تماماً على مدى سنوات من الاهمال والفساد، الأمر الذي أدى إلى عدم الكفاءة وفقدان المياه عبر الشبكة. كما أدت حالات فشل البنية التحتية هذه إلى تآكل الثقة بين الحكومة والمجتمع الزراعي، الأمر الذي قلل من رغبة المزارعين في التعاون مع نظام الحصص المقيدة والانتقال إلى مايسمى بأساليب الري "الحديثة" على مستوى المزرعة. ولايمكن فصل التحريض الشعبي في أوساط المزارعين ورفض سياسات المياه الحكومية عن أوجه القصور المتفشية للدولة على البنية التحتية للري والصرف.

وفيما ينبغي النظر إلى أولئك الذين يعملون في القطاع الزراعي على أنهم شركاء في الحيلولة دون فقدان المياه، غير أن المسؤولية عن تحسين إدارة المياه في المناطق الزراعية لايمكن أن تقع على عاتق المزارعين فقط، الذين جعل صراعهم مع دورات الديون من الالتزام بتكنولوجيا الري الباهظة الكلفة أمراً غير مرجح على المدى القصير. لايمكن انكار ان المرشات الزراعية الحديثة والري الموضعي بالتنقيط سيحافظان على المياه على مستوى المزرعة، ومع ذلك، لايكتسي أي من هذه الممارسات أهمية خاصة إذا ماكانت الدولة تتجاهل البنية التحتية الأوسع للري والصرف التي تربط الأراضي الزراعية بمصادر المياه.

يحتاج العراق إلى إحراز تقدم جاد في إصلاح البنية التحتية للمياه والصرف، الأمر الذي يتطلب إصلاح المعدات والمحركات ومحطات الري والضخ المتدهورة وإزالة الأنقاض والرواسب من قنوات الري والصرف، الأمر الذي يتطلب إصلاح المعدات، والمحركات، ومحطات الري والضخ المتدهورة، وإزالة الأنقاض والرواسب من قنوات الري والصرف، والصيانة والتنظيف المنتظمين للصرف تحت السطحي المبطن، من بين أمور أخرى.[47] لن يتطلب تنفيذ هذه المشاريع زيادة الاستثمارات فحسب، بل سيتطلب أيضاً معالجة الفساد الممنهج في الوزارات ذات الصلة، ولاسيما وزارة الموارد المائية ووزارة الزراعة. ولايمكن أن نتوقع على نحو منطقي

IRAQ COPY

أن الممارسات الزراعية ستتغير، إلا عندما تبدأ الحكومة العراقية في إحراز تقدم جاد في هذه المناطق.

ومايزال دور المجتمع الدولي في هذا الجهد غير مؤكد. كان يُنظر إلى سلطات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على نطاق واسع أنها فشلت في إعطاء الأولوية للبنية التحتية للمياه في السنوات التي أعقبت غزو عام 2003 الأمر الذي وضع بذور الاهمال عبر الوكالات الحكومية العراقية ذات الصلة. وربما كدليل على التعلم من أخطاء الماضي، أخذت وكالات الأمم المتحدة شبكات المياه على محمل الجد بعد الصراع مع داعش 2014-2017، غير أن هذه الجهود اقتصرت في الغالب على مناطق محدودة في نينوى والأنبار. وتبعاً لمصادر محلية، كان أنجح هذه المشاريع هي تلك التي عالجت شبكات الري / الصرف جميعها معالجةً شاملة. فعلى سبيل المثال قامت المنظمة الدولية للهجرة في محافظة نينوى من خلال أحد مشاريعها بإعادة شبكة الري بالكامل التي تربط نهر دجلة بمجتمع زراعي معين، وإصلاح 9 مضخات مكسورة وإعادة تأهيل قناة الري من نهر دجلة.[48] وقد لقى التدخل استحساناً محلياً لأن المشروع أعاد النظام الكامل للقنوات خارج المزرعة بوصفه التدخل الرئيس، وحاول بنحو ثانوي تحقيق الكفاءة في استعمال المياه على مستوى المزرعة عبر تعزيز تقنيات الري "الحديثة". هناك حاجة لمثل هذه المشاريع الشاملة في أنحاء الجنوب كافة حيث تكون ندرة المياه ومشاكل إدارتها أكثر حدة، ومع ذلك، مع تزايد حديث المانحين الدوليين عن خفض الدعم في العراق لن يتم إحراز أي تقدم كبير في ظل غياب تغيير كبير في مستوى التزام الحكومة العراقية بالتصدي للفساد وزيادة الفاعلية في إدارة المياه.

الهوامش:

1. Human Rights Watch. "Basra is Thirsty: Iraq's Failure to Manage the Water Crisis." (2019). https://www.hrw.org/report/201922/07//basra-thirsty/iraqs-failure-manage-water-crisis
2. Loveluck, Louisa and Salim, Mustafa. "From Cradle to Grave." The Washington Post. (2021) https://www.washingtonpost.com/world/interactive/2021/iraq-climate-change-tigris-euphrates/
3. Hulme, Mike. "Reducing the future to climate: a story of climate determinism and reductionism." Osiris 26, no. 1 (2011): 245266-; Barnes, J. (2015). Scale and agency: Climate change and the future of Egypt's water. Climate cultures: Anthropological perspectives on climate change,. 127145-
4. Mahmoud, Sinan, and Tollast, Robert. "Iraq faces harsh summer of water shortages as Turkey and Iran continue dam projects." The National, May 26, 2021. https://www.thenationalnews.com/mena/iraq-faces-harsh-summer-of-water-shortages-as-turkey-and-iran-continue-dam-projects-1.1229371.
5. Barnes, Jessica. Cultivating the Nile: The everyday politics of water in Egypt. Duke University Press, 2014.
6. [The water conflict between the provinces. "Bloody" consequences

صراع-المياه-بين-المحافظات-تبعات-دموية-مبّكرة-ومؤشر-لمستقبل/and an indicator of a frightening Iraqi future]. December 2, 2021. https://ultrairaq.ultrasawt.com

عراقي-مخيف/الترا-عراق/سياسة

7. Dodge, Toby and Mansour, Renad. Politically sanctioned corruption and barriers to reform in Iraq. Chatham House. 17 June 2021. https://www.chathamhouse.org/202106//politically-sanctioned-corruption-and-barriers-reform-iraq

IRAQ COPY

8. The research draws from previous work on water politics in other MENA contexts that have similarly sought to develop an analysis of water scarcity rooted in the perspective of the agricultural sector. See Barnes, J. (2014). Cultivating the Nile: The everyday politics of water in Egypt. Duke University Press.
9. Al Mada News. " تأزم عشائري-حكومي: الصراع على المياه ينطلق من ميسان " [Tribal-governmental crisis: The conflict over water originates from Maysan.] October 3, 2021 https://almadapaper.net/view.php?cat=249251
10. Ultra Iraq. " صراع المياه بين المحافظات.. تبعات "دموية" متبّكرة ومؤشر لمستقبل عراقي مخيف " [The water conflict between the provinces. "Bloody" consequences and an indicator of a frightening Iraqi future]. December 2, 2021. https://ultrairaq.ultrasawt.com صراع-المياه-بين-المحافظات-تبعات-دموية-متبّكرة-ومؤشر-لمستقبل-/عراقي-مخيف/الترا-عراق/سياسة
11. In the context of this paper, on-farm irrigation refers to the farmers' management of water resources within their plots of land, while the broader irrigation network refers to the irrigation channels and pumping infrastructure that connects the country's rivers/tributaries to agricultural areas.
12. Foltyn, Simona. 'The green land is a barren desert': Water scarcity hits Iraq's fertile crescent. The Guardian. September 7, 2022. https://www.theguardian.com/global-development/2022/sep/07/water-scarcity-hits-iraq-fertile-crescent-drought-farming
13. AGRIVI. "Flood Irrigation: Should I Use It?" https://www.agrivi.com/blog/modern-management-of-centennial-furrow-irrigation/
14. Food and Agriculture Organization of the United Nations. "Iraq: Restoration of agriculture and water systems sub-programme 2018–2020."

Rome: 2018. https://www.fao.org/3/ca1511en/CA1511EN.pdf.

IRAQ COPY

15. Flood irrigation requires naturally flat or artificially leveled fields, as water must spread evenly across the plot.
16. الحرة عراق. بالعراقي - الناطق باسم وزارة الزراعة: نظام الري في العراق يهدر المياه ويجب تغييره
17. Interviews by the author with 19 Iraqi farmers, March – October 2022.
18. Interviews by the author with 19 Iraqi farmers, March – October 2022.
19. Interviews by the author with 19 Iraqi farmers, March – October 2022.
20. Interviews by the author with 19 Iraqi farmers, March – October 2022.
21. Al-Fawaz, Hassan. " الزراعة تعلن عن تعاقدات لتقليل هدر المياه وقروض مصرفية للفلاحين" [The Ministry of Agriculture Announces Contracts to Reduce Water Waste and Bank Loans for Farmers]. Iraqi News Agency, July 6, 2022. https://www.ina.iq/162624--.
22. Dodge, Toby and Mansour, Renad. Politically sanctioned corruption and barriers to reform in Iraq. Chatham House. 17 June 2021. https://www.chathamhouse.org/202106//politically-sanctioned-corruption-and-barriers-reform-iraq
23. Interviews by the author with 19 Iraqi farmers, March – October 2022. Interviews by the author with 19 Iraqi farmers, March – October 2022.
24. Al Forat HD. مزرعة فدك للنخيل التابعة للعتبة الحسينية المقدسة [Fadak palm farm belonging to the Imam Hussein Holy Shrine]. June 2022. https://www. youtube.com/watch?v=Ijj4i8wSURw
25. Qureshi, Asad, Jameel, Shawkat, and Abbas, Hassan. "State of irrigation and drainage infrastructure in Central and Southern Iraq: A review of post war situation." Beirut, Lebanon: International Center for Agricultural Research in the Dry Areas (ICARDA), November 13, 2011. https://doi.org/10.31033/ijemr.11.3.6.
26. Interviews by the author with 19 Iraqi farmers, March – October 2022.
27. Baghdad Today News. Iraq Fights over Water and Future Concerns over

IRAQ COPY

Water Conflicts. (2022). https://baghdadtoday.news/news/194317/العراق-يتصارع-على-المياه

28. Interview by the author with local activist. September 15, 2022.
29. Different crops require different amounts of water, and thus crop designation is directly linked to overall water usage.
30. لحرة عراق. بالعراقي - الناطق باسم وزارة الزراعة: نظام الري في العراق يهدر المياه ويجب تغييره
31. Human Rights Watch. "Basra is Thirsty: Iraq's Failure to Manage the Water Crisis." (2019). https://www.hrw.org/report/201922/07//basra-thirsty/iraqs-failure-manage-water-crisis
32. With the exception of the southernmost exception of Basra, every downstream province is simultaneously an upstream province.
33. Al-Baldawi, Majid. "بين الفيضان والعطش. . جدلية واقعية في ميسان والبصرة" [Between Flood and Thirst: A Realistic Argument in Maysan and Basra]. NationalIraqi News Agency, December 6, 2014. https://ninanews.com/Website/News/Details?key=454531.
34. Almarbid News. "محافظ البصرة يهدد بقطع امدادات الوقود عن ذي قار في حال عدم حل مشكلة" [Basra's Governor Threatens to Stop Fuel Supply to Dhi Qar if WaterSalinity Problem is not Resolved]. February 2, 2014. https://www.almirbad.com/Details/34100.
35. Alhurra Iraq - الحرة عراق. "اتهامات متبادلة بين محافظات الديوانية وبابل والمثنى بشأن أزمة المياه" [Al-Diwaniyah, Babil, and Al-Muthana Exchange Accusations About الحرةعراق.-Water Crisis]. YouTube video, 3:07. August 13, 2018. https://www.youtube.com/watch?v=Bq2Mj3EQkeE&ab_channel=AlhurraIraq
36. AlMirbad المربد ميديا. "واسط تطالب بتوزيع عادل للمياه مع الديوانية وتؤكد انها تعاني من الشحة" [Wasit Demands Fair Water Distribution With Al-Diwaniyah and Verifies That it Suffers From Water Scarcity]. YouTube video, 4:09. March

17, 2022. https://www.youtube.com/watch?v=aobwdGTMUr8&ab_channel=AlMirbad المربدميديا.

37. Skelton, Mac, and Zmkan Ali Saleem. "Iraq's political marketplace at the subnational level: the struggle for power in three provinces." London School of Economics. Conflict Research Programme. (2020).
38. Skelton, Mac, and Zmkan Ali Saleem. "Iraq's political marketplace at the subnational level: the struggle for power in three provinces." London School of Economics. Conflict Research Programme. (2020).
39. Almarbid News. "محافظ البصرة يهدد بقطع امدادات الوقود عن ذي قار في حال عدم حل مشكلة" [Basra's Governor Threatens to Stop Fuel Supply to Dhi Qar if Water Salinity Problem is not Resolved]. February 2, 2014. https://www.almirbad.com/Details/34100.
40. Basrapress24.com "البصرة تطالب حكومة ميسان بأزالة التجاوزات الحاصلة على حصصها المائية" [Basra Demands Maysan Government to Remove Trespassing. البصرة-تطالب-حكومة-ميسان-بأزالة-التجا/on its Water Shares]. August 21, 2018. https://www.basrapress24.com
41. Almarbid News. "الموارد المائية في البصرة: الإطلاقات المائية من خلف ناظم قلعة صالح ممتازة وهي بحدود 83 م3 بالثانية" [The Directorate of Water Resources in Basra: Water Flowrate From Qala'a Salih Regulator Dam is Excellent and it is Around 83 m3]. August 4, 2022. https://www.almirbad.com/detail/113345.
42. الاخبارية وكالة بغداد اليوم, "العراق يتصارع على المياه وتخوف من نزاعات مستقبلية," بغداد اليوم) وكالة بغداد اليوم الاخبارية -المياه/194317news/
43. Interview conducted by the author with a local political observer, August 15, 2022.
44. Von Lossow, Tobias. Water Governance in Iraq: Enabling a Gamechanger. Water, Peace and Security. Clingendael. (2022) https://waterpeacesecurity.org/files/24
45. Interview with water specialist by the author, August 1, 2022.

IRAQ COPY

IRAQ COPY

46. Saleem, Zmkan and Mac Skelton. Basra's political marketplace: understanding government failure after the protests. American Universityof Iraq, Sulaimani, IRIS Policy Brief (2019) http://auis.edu.krd/iris/sites/default/files/Saleem%20and%20Skelton%20-%20Basra%27s%20
Political%20Marketplace_0.pdf
47. Mohammed, Shwan. "The Importance of Fixing Iraq's Irrigation." 1001 Iraqi Thoughts, July 6, 2018. https://1001iraqithoughts.com/201806/07//the-importance-of-fixing-iraqs-irrigation.
48. IOM Iraq. Sallamiya Irrigation System in south Mosul. https://www.youtube.com/watch?v=0eww40bELBc

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

نشرة تخصصية محدودة التداول تصدرها مؤسسة «غدًا لإدارة المخاطر» في بغداد وتتركز مهمتها في ترجمة اهم ما تتناوله مراكز التفكير العالمية حول العراق وتقوم ايضا بترجمة اشياء مهمة يعتقد فريق العمل ضرورة اطلاع صانع القرار عليها.

ونود ان نشير هنا الى مجموعة امور:-

الامر الاول: تتالف كل ترجمة من:

- ملخص تنفيذي: وهو خلاصة الترجمة حسب كاتبها وتقوم المؤسسة فقط بترجمتها وتلخيصها ولا يتصرف بافكارها ومفرداتها.
- ترجمة نص المادة مع الاشارة الى الفقرات المهمة عبر تظليلها باللون الغامق.
- الملاحظات والتوصيات: وهي تمثل راي المؤسسة ورؤيتها للموضوع. وليس بالضرورة تبني المؤسسة للفكرة بل هو خلاصة ما وصل له راي المترجم والباحث.

الامر الثاني: تقوم المؤسسة بترجمة النص كما هو، فلا يعني ان المؤسسة تتبنى رأي الكاتب.

الامر الثالث: ان هذه النشرة تخصصية وترسل فقط لمجموعة محدودة جدا من صناع ومتخذي القرار في العراق. ولا يجوز نشرها شرعاً وقانوناً الا باذن من مدير المؤسسة حصراً.

الامر الرابع: يسر المؤسسة استقبال ملاحظاتكم وتصويباتكم وانتقاداتكم البناءة. على البريد الالكتروني ورقم الهاتف المثبتين على صفحات النشرة.

الامر الخامس: المؤسسة مستقلة ماليا واداريا بشكل كامل ولا تستقبل اي تبرعات او معونات.

غدا لإدارة المخاطر
Ghadan For Risk Management

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks